



# كلمة السيد وزير الاقتصاد والمالية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة لسنة 2019

الصخيرات ، الجمعة 8 مارس 2019

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد الكاتب العام،

السيدات والسادة المدراء العامون والمدراء،

الحضور الكريم،

أود بداية أن أستهل كلمتي في هذه المناسبة التي يُحتفل فيها باليوم العالمي للمرأة، لأتقدم بأحر التهاني وأطيب التحيات إلى كل نساء وزارة الاقتصاد والمالية لما يُقمن به من دور فعال في مختلف المواقع بهذا القطاع ومساهمتهن الناجعة، مع تحية خاصة وحرارة لنساء الوزارة اللواتي يشتغلن بالمصالح الخارجية.

أيها الحضور الكريم،

لقد حرصت المواثيق الدولية على ترسيخ مضامين حقوق الانسان وتأكيد مكانة المرأة في المجتمع والدستور المغربي، حيث رسخت مبدأ الحرية والمساواة بين المواطنين، ونبذ كل أشكال التمييز بين الرجل والمرأة والسعي إلى تحقيق المناصفة في الوظائف الأساسية وضمن كافة الحقوق المدنية والسياسية.

إننا واعدون داخل الوزارة، بأن تقوية حضور المرأة، خيار لا بديل له، ومسار لا حياء عنه. فهذا القطاع ماض في اتجاه تحقيق التعادلية المثلى بين الجنسين. فنسبة النساء داخل الوزارة تعرف ارتفاعا ملحوظا يسير بوتيرة تصاعدية؛ حيث قاربت نسبة النساء داخل

الوزارة 40٪ مع نهاية سنة 2018. كما أن نسبة الموظفات حاملات الشواهد العليا قاربت 47% وهي نسبة جد مرضية. وقد بلغت نسبة الموظفات الجدد الحاملات للشهادات خلال السنوات الثلاث الأخيرة 45% من مجموع الناجحين في مختلف المباريات. وفي بعض التخصصات فقد تجاوز عددهن عدد الرجال؛ إذ بلغت نسبة النساء خلال السنة الماضية بمناسبة إجراء مباراة توظيف المهندسين من الدرجة الأولى، 53% من مجموع الناجحين.

وفي مجال الترقيات، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي استفدن من الترقية في الدرجة برسم سنة 2017، 46% من مجموع الموظفين المستفيدين من هذه الترقية؛ فيما فاقت نسبة المستفيدات من الترقية في الرتبة برسم نفس السنة؛ 39%.

كما عرفت الوزارة تضاعف نسبة النساء اللواتي يتقلدن مناصب المسؤولية خلال العشرية الأخيرة لتمر من 10% إلى 22% .

وكم كنت سعيدا هذا الأسبوع، إثر توقعي على نتائج مباريات طلبات الترشح لتقلد مناصب المسؤولية بإحدى المديريات حيث بلغت نسبة نجاح المرأة فيها 100%. (4/4)

ولا يخفى عليكم أن تحسين نسبة النساء في مناصب المسؤولية، تعتمد إلى حد كبير، على مشاركة النساء في مباريات الولوج لمناصب المسؤولية التي لا تتعدى 22%. لذا أدعو كافة الأطر النسائية اللواتي يرغبن في الترقى في مناصب المسؤولية أن لا يترددن في التقدم لهذه المباريات.

## سيداتي وسادتي،

من حقنا اليوم، أن نفتخر جميعا ونعتز بالدور الذي تلعبه وزارة الاقتصاد والمالية من أجل دعم مكانة المرأة ببلادنا، عبر المساهمة في توفير شروط التعليم والعمل اللائقين والتغطية الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحماية من التهميش والفقروالهشاشة والبطالة...

وفي هذا الصدد، ومن أجل الانصاف بين الجنسين، وسعيا منا نحو الريادة في الدفع بالمشاريع الكبرى المهيكلية التي تروم الادمج الشامل والمشاركة الفعالة للمرأة في جميع المجالات ومواكبة المشاريع التي تعنى بتفعيل التوصيات الوطنية والدولية الرامية إلى تقوية دور المرأة والنهوض بأوضاعها وتوفير الحماية القانونية والحصانة المؤسسية لحقوقها قامت الوزارة باعتماد ميزانية النوع الاجتماعي وذلك عبر تخصيص ميزانياتي يراعي الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال. وقد أنيط تفعيل هذه الآلية بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، الذي تتشرف وزارتنا باحتضانه منذ إحدائه سنة 2013، وتسهر على ضمان تملك آلياته من قبل مجموع الفاعلين المعنيين عبر تعزيز قدراتهم من خلال توفير التكوينات الملائمة ذات الارتباط الوثيق بإشكالات وتحديات ميزانية النوع الاجتماعي.

كما تعكس هذه الجهود، السعي الحثيث للحد من المعوقات التي تقيد الولوج العادل إلى الخدمات الاجتماعية، وكذا تقوية مساهمة المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني. الشيء الذي من شأنه إحداث بيئة

تتمتع فيها المرأة المغربية بكافة حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة، إلى أن التجربة المغربية المتعلقة بميزانية النوع الاجتماعي تعد رائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث تحرص عدد من الدول الشقيقة والصديقة على الانفتاح عليها والنهل منها.

### سيداتى وسادتى،

إيماننا منا بأن خيار المساواة هو خيار النمو والرقى والعيش الكريم للجميع، نساء ورجالا، فإننا داخل وزارة الاقتصاد والمالية، لم ولن ندخر أي جهد في سبيل تفعيله وترسيخه.

وفي هذا الصدد، تعمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي هذه الوزارة على ترسيخ قيم الإنصاف والمساواة، وتقديم الدعم الاجتماعي للمرأة العاملة بوزارة الاقتصاد والمالية من أجل رفع التحديات اليومية التي تواجهها، والنجاح في الأدوار الاجتماعية والمهام الوظيفية المناطة بها.

ولعل الحصيلة التي سجلتها نسبة استفادة المرأة من سلة الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف هذه المؤسسة والتي بلغت 48%؛ أي بما يقارب النصف، تعكس الصدى الطيب والقفزة النوعية في تحقيق عدالة الولوج إلى هذه الخدمات على قدم المساواة بين الجنسين.

في نفس السياق، تنحو المؤسسة إلى وضع خدمات موجهة بالأساس لفئة النساء. ونذكر بالخصوص دعم الأطفال في وضعية إعاقة وكذا إدراج مجموعة من التدخلات الطبية والتحليلات والأشعة الطبية ذات الطابع الوقائي الخاصة بالنساء في إطار التغطية الصحية التكميلية والتعويض عنها.

كما يسعدني في هذا الإطار، أن أعلن عن افتتاح، يوم غد السبت، لأول حضانة بوزارة الاقتصاد والمالية بمدينة أكادير، وهي ثمرة تعاون وشراكة بين كل من مديرية الشؤون الإدارية والعامّة والمديرية العامة للضرائب ومؤسسة الأعمال الاجتماعية، وتجربة نموذجية ستكون موضوع تقييم ومتابعة، قصد دراسة تعميمها على مختلف جهات المملكة.

### أيها الحضور الكريم،

إن وقوفي عند هذه الإنجازات، لا يعني أننا حققنا كل ما نصبوا إليه فيما يخص النهوض بأوضاع المرأة على صعيد الوزارة. وعليه وإضفاء للطابع المؤسسي على الجهود المبذولة لتحسين وضعية المرأة، فإني أدعو إلى تشكيل لجنة للعمل على وضع برنامج عمل مندمج لتعزيز المساواة بين الجنسين، والتمكين من التوفيق بين الحياة المهنية والإكراهات الاجتماعية.

فلنضعف جهودنا ولنجعل إرادتنا ثابتة من أجل تحقيق الأهداف  
المبتغاة.

وفي الأخير، اسمحوا لي بهذه المناسبة، أن أحيي وأهنئ المسؤولين  
داخل وزارة الاقتصاد والمالية الذين يعملون بكل جدية قصد الرفع  
من مستوى المرأة وإعطائها الفرصة الكاملة لإبراز كفاءاتها وقدراتها  
المهنية. وأدعوهم إلى مواصلة السير في هذا المنحى الحميد الذي من  
شأنه أن يساهم في تطوير قدرات الوزارة على تحقيق الأهداف  
المسطرة لتقدم ونمو بلادنا.

كما أعرب لكن سيداتي، عن شكري وافتخاري بمجهوداتكن،  
وأتقدم لكن مجددا بأسمى عبارات التقدير والاحترام وبخالص التهاني  
بهذه المناسبة.

مع متمنيااتي لكن بالنجاح والتوفيق للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.